بعد عقد من اعتمادها في الأمم المتحدة، لا يزال العالم ملتزما التزاما كبيرا بأهداف التنمية المستدامة

يشكل الدعم المحدود والمتناقص للتعددية القائمة على الأمم المتحدة من قبل القوى الكبرى وعدم كفاية الحيز المالي عقبات رئيسية أمام تحقيق الأهداف العالمية

24 يونيو/حزيران 2025 (باريس، فرنسا) - بعد مرور عشر سنوات على اعتماد أهداف التنمية المستدامة، لا يزال التقدم بعيدا عن المسار الصحيح بشكل مثير للقلق، حيث من المتوقع تحقيق أقل من 20٪ من الأهداف بحلول عام 2030. ومع ذلك، فإن المتوسطات العالمية تخفي التفاوتات الصارخة بين المناطق والبلدان في التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة. على الرغم من هذه التحديات ، لا يزال الالتزام مرتفعا بين غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، كما كشفت النسخة العاشرة من تقرير التنمية المستدامة (SDR) ، الذي أصدرته اليوم شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (SDSN).

وتشمل حقوق السحب الخاصة مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات، التي تصنف جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بناء على أدائها عبر الأهداف ال 17، ويتضمن تقرير هذا العام مؤشرا جديدا يركز على 17 مؤشرا رئيسيا لتتبع التقدم العام في أهداف التنمية المستدامة بمرور الوقت. قبل انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (Ff4D) في إشبيلية بإسبانيا (30 يونيو - 3 يوليو 2025)، يحدد التقرير الإصلاحات العاجلة للهيكل المالي العالمي (GFA) التي يجب اعتمادها خلال المؤتمر لإطلاق التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي أعقاب الذكرى الثمانين لإنشاء منظومة الأمم المتحدة، يوفر التقرير أيضا تدابير محسنة ومنصة جديدة على شبكة الإنترنت لتتبع دعم البلدان لمنظومة الأمم المتحدة ومشاركتها معها من خلال مؤشرها لدعم البلدان للتعددية القائمة على الأمم المتحدة.

يؤكد البروفيسور جيفري د. ساكس، رئيس الشبكة ومؤلف رئيسي للتقرير، على ما يلي: "في خضم التوترات الجيوسياسية المتزايدة، واتساع أوجه عدم المساواة العالمية، وأزمة المناخ المتصاعدة، تؤكد حقوق السحب الخاصة لهذا العام على أن العالم يعترف بأغلبية ساحقة بأهداف التنمية المستدامة باعتبارها المسار الحيوي للسلام والإنصاف والرفاهية. تحرز العديد من البلدان تقدما كبيرا، ولكن يمكن تحقيق المزيد من خلال تكثيف الاستثمارات في التعليم والتقنيات الخضراء والحلول الرقمية. وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى السلام والتعاون العالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة".

التقرير متاح على الإنترنت من 23 يونيو 2025 الساعة 11:59 مساء بتوقيت وسط أوروبا هنا.

الموقع الإلكتروني: https://sdgtransformationcenter.org/

تصور البيانات: https://dashboards.sdgindex.org/

تصور بيانات UN-Mi: https://dashboards-unmi.sdgindex.org/

تفاصيل الاقتباس: ساكس ، جي دي ، لافورتشن ، جي ، فولر ، جي ، يابلونوفسكي ، ج. (2025). تمويل أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ومنتصف القرن. تقرير التنمية المستدامة 2025. باريس: SDSN ، دبلن: مطبعة جامعة دبلن. DOI: https://doi.org/10.25546/111909

تسلط حقوق السحب الخاصة لهذا العام الضوء على خمس نتائج رئيسية:

1. **الالتزام بأهداف التنمية المستدامة مرتفع على مستوى العالم.** وحتى الآن، شاركت 190 دولة من أصل 193 دولة عضوا في الأمم المتحدة في عملية الاستعراض الوطني الطوعي، وعرضت خططها وأولوياتها الوطنية للتنمية المستدامة. ومنذ عام 2015، قدمت معظم البلدان استعراضين وطنيين طوعيين أو أكثر، والتزمت 39 بلدا بتقديم استعراضات استعراضية طينية هذا العام. لم تشارك ثلاث دول فقط: هايتي وميانمار والولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، قام عدد متزايد من الحكومات الإقليمية والمحلية بتطوير مراجعات محلية طوعية للإبلاغ عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى دون الوطني.

2. **لا تزال الدول الأوروبية تتصدر مؤشر أهداف التنمية المستدامة ، بينما تتفوق دول شرق وجنوب آسيا على المناطق الأخرى في التقدم في أهداف التنمية المستدامة.** كما هو الحال في السنوات السابقة ، تتصدر البلدان الأوروبية ، وتحديدا دول الشمال الأوروبي ، مؤشر أهداف التنمية المستدامة: فنلندا (# 4) والسويد (# 2) والدنمارك (# 3). ومع ذلك، حتى هذه البلدان تواجه تحديات في تحقيق أهداف متعددة وتميل إلى توليد تداعيات دولية كبيرة، لا سيما بسبب الاستهلاك غير المستدام. في المتوسط، أظهرت دول شرق وجنوب آسيا أسرع تقدم منذ عام 2015 (بالنقاط): نيبال (+11.1) وكمبوديا (+10) والفلبين (+8.6) وبنغلاديش (+8.3) ومنغوليا (+7.7). ومن البلدان الأخرى التي أظهرت تقدما سريعا بين نظرائها بنين (+14.5) وبيرو (+8.7) والإمارات العربية المتحدة (+9.9) وأوزبكستان (+12.1) وكوستاريكا (+7) والمملكة العربية السعودية (+8.1). في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لهذا العام ، تدخل الصين (# 49) والهند (# 99) أيضا ، على التوالي ، في أفضل 50 و 100 أداء

3. **على المستوى العالمي، توقف التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ لم يسير أي من الأهداف العالمية السبعة عشر على المسار الصحيح، و17٪ فقط من أهداف التنمية المستدامة تسير على المسار الصحيح لتحقيقها بحلول عام 2030.** ولا تزال الصراعات ومواطن الضعف الهيكلية والحيز المالي المحدود تعوق التقدم، لا سيما في الاقتصادات الصاعدة والنامية. تشمل الغايات الخمسة التي تظهر انعكاسا كبيرا في التقدم منذ عام 2015: معدل السمنة (الهدف 2) ، وحرية الصحافة (الهدف 16) ، والإدارة المستدامة للنيتروجين (الهدف 2 ، ومؤشر القائمة الحمراء (الهدف 15) ، ومؤشر مدركات الفساد (الهدف 16). وعلى العكس من ذلك، أحرزت العديد من البلدان تقدما ملحوظا في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية، بما في ذلك: استخدام النطاق العريض المتنقل (الهدف 9)، والحصول على الكهرباء (الهدف 7)، واستخدام الإنترنت (الهدف 9)، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (الهدف 3)، ووفيات الأطفال حديثي الولادة (الهدف 3). ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في المستقبل بشأن العديد من هذه المؤشرات، بما في ذلك النتائج المتصلة بالصحة، مهدد بالتوترات العالمية وتراجع التمويل الإنمائي الدولي.

4. **وتتصدر بربادوس مرة أخرى التزام التعددية القائم على الأمم المتحدة، في حين تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأخيرة.** يصنف مؤشر حقوق السحب الخاصة لعام 2025 لدعم البلدان لتعددية الأطراف التي تتخذ من الأمم المتحدة مقرا لها (UN-Mi) البلدان بناء على دعمها لمنظومة الأمم المتحدة ومشاركتها معها. والبلدان الثلاث الأولى الأكثر التزاما بتعددية الأطراف في الأمم المتحدة هي: بربادوس (# 2) وجامايكا (# 2) وترينيداد وتوباغو (# 3). من بين دول مجموعة العشرين ، تحتل البرازيل (# 25) المرتبة الأولى ، بينما تتصدر تشيلي (# 2) بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في المقابل ، تحتل الولايات المتحدة ، التي انسحبت مؤخرا من اتفاقية باريس للمناخ ومنظمة الصحة العالمية (WHO) وأعلنت رسميا معارضتها لأهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030 ، المرتبة الأخيرة (# 193) للعام الثاني على التوالي.

5. **يجب إصلاح الهيكل المالي العالمي على وجه السرعة لتمويل المنافع العامة العالمية وتحقيق التنمية المستدامة.** ويقيم ما يقرب من نصف سكان العالم في بلدان لا تستطيع الاستثمار بشكل كاف في التنمية المستدامة بسبب أعباء الديون التي لا يمكن تحملها ومحدودية الوصول إلى رأس المال الطويل الأجل الميسور. والتنمية المستدامة استثمار مرتفع العائد، ومع ذلك يواصل الصندوق العالمي للمصارف المالية توجيه رؤوس الأموال نحو البلدان ذات الدخل المرتفع بدلا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، التي توفر آفاق نمو أقوى وعوائد أعلى. ولا تزال المنافع العامة العالمية تعاني أيضا من نقص كبير في التمويل. ويوفر المنتدى القادم فرصة حاسمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإصلاح هذا النظام وضمان تدفق التمويل الدولي على نطاق واسع إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لتحقيق التنمية المستدامة.

منذ عام 2016 ، قدمت حقوق السحب الخاصة أحدث البيانات لتتبع وتصنيف أداء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة. هذا العام ، تم استخدام أكثر من 200,000 نقطة بيانات فردية لإنتاج 200+ ملف تعريف قطري وإقليمي لأهداف التنمية المستدامة. تمت كتابة التقرير من قبل مجموعة من الخبراء المستقلين في مركز تحويل أهداف التنمية المستدامة ، وهي مبادرة من SDSN.

جهات الاتصال

أليسون ماركس | alyson.marks@unsdsn.org (رئيس الاتصالات والعلاقات الخارجية ، مقره الولايات المتحدة)

غيوم لافورتشن | guillaume.lafortune@unsdsn.org (نائب رئيس SDSN ، المنسق الرئيسي ، ومؤلف التقرير ، مقره فرنسا)

حول SDSN

تعمل شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة منذ عام 2012 تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة. وتحشد الشبكة الخبرات العلمية والتكنولوجية العالمية لتعزيز الحلول العملية للتنمية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس للمناخ. نهدف إلى تسريع التعلم المشترك وتعزيز النهج المتكاملة التي تعالج التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة التي تواجه العالم. واحدة من المبادرات الرئيسية ل SDSN هي مركز تحويل أهداف التنمية المستدامة ، الذي ينتج تقرير التنمية المستدامة (SDR) ويوفر أدوات وتحليلات قائمة على العلم لمسارات وسياسات وتمويل أهداف التنمية المستدامة. لمزيد من المعلومات ، قم بزيارة unsdsn.org و sdgtransformationcenter.org.